

# المجلة التربوية بسوهاج Sohag Journal of Education

Volume 59 | Issue 1

Article 1

2019

## العلمة السياسية والسياسة التعليمية

فيصل الراوي طابع

dr\_elrawy77@yahoo.com

Follow this and additional works at: [https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sohag\\_edu](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sohag_edu)



Part of the [Education Commons](#)

### Recommended Citation

المجلة التربوية *Sohag Journal of Education*, "طابع, فيصل الراوي (2019) "العلمة السياسية والسياسة التعليمية  
بسوهاج: Vol. 59 : Iss. 1 , Article 1.

Available at: [https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sohag\\_edu/vol59/iss1/1](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/sohag_edu/vol59/iss1/1)

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Sohag Journal of Education المجلة التربوية بسوهاج by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [dr\\_ahmad@aarj.edu.jo](mailto:dr_ahmad@aarj.edu.jo).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية  
المجلة التربوية

\*\*\*

## العولمة السياسية والسياسة التعليمية

إعداد

أ.د / فيصل الراوي طابع

أستاذ أصول التربية المتفرغ  
كلية التربية - جامعة سوهاج

المجلة التربوية. العدد التاسع والخمسون. مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

تعد العولمة السياسية امتداد للعولمة الاقتصادية هدفها التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها والتدخل في شئونها السياسية على أرضها بل والتدخل في نظام الحكم القائم وإملاء وجهات النظر من الطرف القوي على الآخر الضعيف من خلال الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

ولا تعني العولمة السياسية القضاء على الدولة أو بروز الحكم العالمي وإنما تتضمن دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والخيارات عبر المجتمعات والقارات وبأقل من القيود والضوابط متجاوزة بذلك الدول والحدود الجغرافية.

وبذلك فإن العولمة السياسية هي فرض النموذج الغربي حول مفاهيم وقيم سياسية ذات طابع عالمي كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية ومراقبة الدول لتفعيل هذه القيم.

وللعولمة السياسية العديد من الآليات التي تعمل على تحقيقها أهمها:

## ١ - قيام النظام العالمي الجديد:

برز هذا النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية وذلك بتحالف مجموعة من الدول لفرض سياسات معينة على دول ذات سيادة وهي العراق بدون معارضة أو خلاف داخل المجتمع الدولي وتمثل ذلك في عمليات فرض الحظر الجوي في العراق ونزع السلاح والتهديد باستخدام القوة عقاباً لها.

وقد دعا صراحة الرئيس بوش إلى قيام النظام العالمي الجديد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر ١٩٩١م وذلك كنوع من أنواع تصفية الحسابات التاريخية والتسييد نسق من القيم تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية أهمها الديمقراطية

واحترام حقوق الإنسان ورغم أن هذه المبادئ متفق عليها لكن المرفوض هو انتداب الولايات المتحدة نفسها باعتبارها هي صاحبة الدعوة للنظام العالمي الجديد والقادر على فرضه وحمايته.

## ٢ - التطبيع مع النظام الاسرائيلي:

ذلك من خلال التبادل الاقتصادي والتجاري وحسن الجوار مع اسرائيل والاعتراف بها كدولة لها سيادة في المنطقة.

## ٣ - العقوبات الاقتصادية:

تستخدم العقوبات الاقتصادية كآلية سياسية لفرض سياسات خارجية على سيادة الدولة خاصة الدول الصغيرة وذلك حتى تقبل بهذه السياسات دون الدخول في حروب مكلفة على الجانبين، وذلك من خلال إعادة تشكيل النظام السياسي للدول المستهدفة بالعقوبات لتغييرها جذرياً، ومنع انتشار الأسلحة النووية أو إيقاف برامجها في الدول المستهدفة وارغامها على ذلك، ومحاربة الإرهاب الدولي والقضاء على الامكانات العسكرية للدولة المستهدفة، وأخيراً حماية حقوق الإنسان حيث تعتبر العقوبات وسيلة أساسية لمعاقبة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان.

وفي مصر نجد التلويح بهذه العقوبات من أمريكا والدول المانحة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر وذلك تحت مبررات حقوق الأقليات ونشر الديمقراطية وتعدد الأحزاب والمشاركة السياسية.

ففي الوقت الذي نسعد به بنشر الديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان وحرية الفرد والحريات العامة نجد غض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية أو السياسية أو تحالفات بعض الدول مثال ذلك عدم محاسبة اسرائيل حول

موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلاح النووي وفي النقيض نجد التهديد بالسلاح والعقوبات الاقتصادية في وجه دول عربية أو إسلامية إذا لم تتناغم مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

## أثار العولمة السياسية على الدول المختلفة :

### ١ - الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان :

حيث اهتمت الحكومات بمحاولات الإصلاح السياسي والديمقراطي والعمل على نشر الوعي السياسي للمواطنين.

فاتجهت معظم الحكومات التي حكمت بلادها عقود طويلة من الحكم المطلق إلى تبني درجات وأشكال متفاوتة من الديمقراطية والانفتاح السياسي ولو بالتدرج من خلال الانتخابات الحرة النزيفة وضمان حرية الصحافة وغيرها من قواعد الحكم الديمقراطي.

وانتهاج الدولة لمبدأ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لا تفرضه في كثير من الأحوال التدخلات والضغوط الخارجية لأن تثبيت دعائم التحول الديمقراطي على المدى الطويل يحتاج إلى نضج داخلي لا تستطيع أي قوة خارجية توفيره على الدوام وهذا أيضا لا يغفل العامل الخارجي القوي الذي قد يكون حاسما في إحلال الديمقراطية ولكن ذلك في ظروف خاصة فالولايات المتحدة التي تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان مصالحها أهم وأكبر من إحلال مبادئ الديمقراطية حتى ولو كان ذلك مع دول العالم الثالث.

### ٢ - ظهور منظمات المجتمع المدني :

أدت العولمة السياسية إلى ظهور منظمات للمجتمع المدني تهتم بقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات بل والدفاع عنهم وإعداد تقارير شهرية وسنوية

تقدمها للأمم المتحدة والمنظمات العالمية التي تراقب الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمواطنين في مجتمعات دول العالم الثالث.

ولعل أبلغ دلالة على ذلك أن التقارير السنوية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني إلى لجنة العفو الدولية بخصوص الدفاع عن الحريات السياسية أصبحت الحكومات تضعها في الحسبان وخصوصًا حين تسجل الاعتداءات على حقوق الإنسان في بلد ما.

### ٣ - الاهتمام بالثقافة السياسية:

أثرت العولمة على الثقافة السياسية للشباب بأن زادت متابعة الشباب للقيم والقضايا السياسية التي تروج لها العولمة والمتمثلة في الأخبار السياسية العالمية والاتفاقيات الدولية وقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كذلك معارضتهم بدرجة كبيرة قيام امريكا بدور الراعي لعملية السلام.

ويجب الاهتمام بنشر مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والعمل على تفعيل قيم الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية وذلك يبدأ من المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات وعلى الحكومات أن تدرك خطورة منع الممارسات الديمقراطية وانعكاس ذلك على سياساتها الخارجية مع الدول خاصة الكبرى التي لا تجد حرجًا في فرض سيادتها بالعقوبات الدولية أو الحروب لتحقيق مصالحها الاستعمارية.

ويمكن التغلب على الآثار السلبية للعولمة السياسية بأن تهتم المؤسسات التربوية بالتأكيد على احترام الثقافات والأديان والخصوصيات الاجتماعية وتأهيل الجيل الجديد وتعليمه وتأمين الرعاية للمهاجرين سواء بعودتهم إلى بلدانهم الأصلية أو منحهم الحقوق كاملة على أراضيها باحترام تقاليدهم كأقليات لهم كل الحقوق الدستورية في التعبير والعمل والمشاركة السياسية وبقاي حقوق المواطنة.

كما يتوجب على المؤسسات التربوية نشر مفاهيم وقيم المواطنة كالمساواة وعدم التمييز والحرية والديمقراطية واحترام التعددية في المناهج الدراسية ونشر الثقافة السياسية بين الطلاب وإتاحة الحرية لهم في الاشتراك في الأنشطة الثقافية والسياسية والاجتماعية وذلك لتنوعيتهم بمخاطر العولمة ولتقوية قيم الانتماء للوطن.

وتؤثر العولمة السياسية في المواطنة بإضعاف قيم الانتماء الوطني للمواطنين خاصة في ظل ضعف سيادة الدولة وتحكم قوى خارجية في فرض وصايات ونماذج سياسية واقتصادية عليها مما يؤدي ذلك لمزيد من مشاعر الاغتراب والعنف ضد الدولة أو ضد المصالح الاجنبية والأقليات داخل الدولة رد فعل للهيمنة والسيطرة الخارجية كذلك قد تتأثر المشاركة السياسية للمواطنين إما بالسلب أو الايجاب من نتائج العولمة السياسية فقد تشجع الحكومات على المشاركة السياسية بدءاً من التصويت في الانتخابات حتى تولى المناصب السياسية إذا أخذت بالتحويلات الديمقراطية والسياسية في الدول المتقدمة وقد تعمل على استمرار الأنظمة الشمولية واستمرار الحزب الواحد المهيمن والمسيطر على الحكم وتكون نتائج الانتخابات والمشاركة السياسية صورية أمام الرأي العام العالمي فتتأثر بذلك مفاهيم الانتماء والديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية وهي من مبادئ المواطنة الصالحة في المجتمع.

وفي مواجهة العولمة السياسية لابد أن تهتم السياسة التعليمية بتأكيد أهمية الوعي السياسي لدى الأفراد وذلك من خلال:

١. المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد السياسي.
٢. القضاء على سيطرة الحزب الواحد وأهمية تعددية الأحزاب السياسية والانتخابات المهنية.
٣. زيادة حرية التعبير والتحرر من الخوف من السلطة.
٤. تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية خاصة لدى الشباب.
٥. تعميق الشعور بالانتماء الوطني والمساواة بين المواطنين دون تمييز.
٦. المناداة بتطبيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

وحتى يتم تنفيذ المتطلبات التربوية في مؤسسات التربية المختلفة فإنها تحتاج إلى سياسية تعليمية يتبعها المجتمع وهي التي تعد جزءاً من السياسة العامة للمجتمع وهي التي تمرر القوانين والتشريعات والقرارات التي ترسم النظام التربوي بكل أبعاده في المجتمع وكيفية تحويل فلسفة التربية التي تواجه بها الدولة العولمة السياسية إلى واقع في المؤسسات التربوية في المجتمع.

وبذلك يستطيع المجتمع عن طريق التربية أن يحقق التوازن الديناميكي بين الأصالة والمعاصرة حيث يتمسك بقيمه وعاداته وتقاليده الاجتماعية الأصلية التي تمدد لتقوية هذا المجتمع من خلال التراث التاريخي له، وفي نفس الوقت تأخذ بالمعاصرة لكي تلحق بالتطور العالمي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والسياسية تأخذ بنظام يتبع النظم الحديثة في الديمقراطية والحرية والمساواة والتميز بين أفراد المجتمع.



## المراجع

١. صابر عبد ربه. موقف الصفوة من النظام العالمي الجديد. الإسكندرية. دار الوفاء للنشر. ٢٠٠١م.
٢. حافظ فرج أحمد. التربية وقضايا المجتمع المعاصر. القاهرة. عالم الكتب. ٢٠٠٣م.
٣. نصر محمد عارف. التنمية من منظور متجدد (التميز - العولمة - ما بعد الحداثة). القاهرة. مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. ٢٠٠٢م.
٤. سيار الجميل. العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. بيروت. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. ٢٠٠١م.
٥. حسن نافعة. الديمقراطية بين ضغوط الخارج وطموحات الداخل. إشكاليات التحول الديمقراطي والتحديث في مصر. سلسلة إصدارات منتدى طور الثقافات بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية. العدد ٢٠. ٢٠٠٥م.
٦. محمد السيد عرابي. تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري. رسالة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة عين شمس. ٢٠٠٤م.
٧. علي ليلة. تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة. القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية. ٢٠٠٧م.
٨. محمد عمارة. ثورة يناير وكسر حاجز الخوف. القاهرة. دار السلام للطباعة والنشر. ٢٠١١م.
٩. فيصل الراوي رفاعي. السياسة التعليمية أصولها وتطبيقاتها. المنصورة. دار السحاب. ٢٠١٨م.